

وسبعين عدداً صحيحاً وكان أصل المسئلة من اربعة وعشرين بهذا  
الذي ذكرناه من الوجهين انما هو لمع فة نصيب كل فرد من الوثمة  
واما المع فة نصيب كل فرد من مظهر فاضب ما كان لكل فرد من اصل  
المسئلة في وفوق التركة ثم اقسر المبلغ الحاصل من بعد الضرب على وفوق  
نصيب المسئلة ان كان بين التركة ونصيب المسئلة موافقة وان  
كان بينهما مباينة فاضب ما كان لكل فرد في كل التركة ثم اقسر  
الحاصل على جميع نصيب المسئلة والخارج نصيب ذلك الفرد في  
الوجهين اي الموافقة والمباينة مثال الموافقة زوج وام  
احوات لاب واموا اثنتان لام فاصل المسئلة من ستة وقوله الى  
سبعة ولو فرضنا التركة ثلاثين كان بين التركة والنصيب توافق  
بالثلث فاذا اضربنا نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلثة  
في وفوق التركة وهو عشرة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا الحاصل  
على ثلث المسئلة وهو ثلثة ايضا خرج عشرة فهو نصيب الزوج  
واذا اضربنا نصيب الاحوات لاب وامر من اصل المسئلة وهو  
اربعة في ثلث التركة ما را اربعين فاذا قسمناها على ثلث المسئلة  
كان الخارج وهو ثلثة عشر وثلث نصيب هو لابل الاحوات واذا  
ضربنا نصيب الاثنتين لام وهو اثنان في ثلث التركة حصل عشرون  
واذا قسمناها على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ستة وثلثان  
نصيب هاتين الاثنتين وان جبرهما فصلناه سابقا بان ثلث

في صورة الموافقة ان تضرب نصيب كل فرد في كل التركة وتقسر  
الحاصل على جميع النظهر فيخرج نصيبهم ايضا وان المداخلة في  
حكم الموافقة مثال المباينة ان تفرض التركة في المسئلة المذكورة  
اثنين وثلثين فيكون بينهما وبين النظهر وهو سبعة مباينة  
فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلثة في كل التركة حصل ستة  
وتسعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة وهي تسعة  
كان الخارج وهو عشرة وثلثان نصيب الزوج من ثلث التركة  
واذا ضربنا ايضا نصيب الاحوات لاب وامر وهو اربعة في  
كل التركة حصل مائة وثمانية وعشرون فاذا قسمنا هذا  
الحاصل على التسعة كان الخارج وهو اربعة عشر وتسعان  
نصيب الاحوات من الاثنتين من التركة المذكورة واذا ضربنا  
نصيب الاثنتين لاب وامر وهو اثنان في جميع التركة بلغ اربعة  
وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على التسعة كان الخارج وهو  
سبعة وسبع نصيبها من التركة المفروضة ومن البين ان  
الوضع الطبيعي يقتضي تقدير مع فة نصيب كل فرد على  
مع فة نصيب كل واحد منهم كما روي ذلك بينهما في الفصل  
السابق واما في قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة تمام كل  
وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة النظهر اعلم ان الباقي  
من التركة بعد التجيز والتكليف ان وفي بالديون فلا انكسار

في صورة

مائة وسبعة المداخلة

1957

Copyrighted by King Fahd University